جامعةالمنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامه

عنوان البحث

أحكام اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية وآثرها على القطن المصرى

يحث مقدم من

الطالبه / غادة عثمان السيد السيد سلامه

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد بديع بليح

أستاذ القتصاد والمالية العامه

٢٠١٠-٢٠١١

المقدمة

يهدف اتفاق الزراعة لمنظمة التجارة العالمية ، الذي تم إبرامه في إطار جولة أورجواي التفاوضية (١٩٨٦ – ١٩٩٣) ، حسبما أبانت ديباجته إلي إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلي قوي السوق والتوصل إلي التزامات محددة وملزمة في مجالات الوصول إلي الأسواق والدعم المحلي والمنافسة في التصدير[١] ، ولكن ظلت التجارة الدولية في السلع الزراعية خاضعة لكثير من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الدولية .

كذلك عملت دول كثيرة علي تقديم دعم كبير للإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية [٢] مثل الدول الأوربية التي تتبع سياسة زراعية تقوم علي الحمائية الشديدة حيث أن هناك ثلاثة أنواع من الحماية [٣] :-

النوع الأول :- يتمثل في التعريفة المفروضة علي واردات المواد الغذائية وهي تعريفة متغيرة حسب الظروف والأحوال بمعني عدم وجود رسم ثابت ومحدد لكل شريحة وإنما يتغير الرسم الجمركي بتغير الأسعار العالمية في علاقة تناسب عكسي فيرتفع بانخفاض الأسعار العالمية وينخفض بارتفاعها مما يتيح للدول الأوربية التحكم في مقدار المنافسة المسموح بها في أسواقها إلي درجة قد تصل إلي حد الحظر الكامل علي بعض الواردات الزراعية .

---

[1] - د/ محمد عبيد محمد – أوجه استفادة البلدان الإسلامية من اتفاق الزراعة لمنظمة التجارة العالمية – WWW. Balagh. Com

[2] - د/ سمير عبد العزيز – التجارة العالمية وجات ٩٤ – مكتبة الإشعاع والنشر سنة ١٩٩٧ ص٧٩

[3] - د/ علي إبراهيم – منظمة التجارة العالمية –جولة أورجواي – دار النهضة سنة ١٩٩٧ – ص١٤٠ وما بعدها

النوع الثاني :- كان يأخذ صورا عديدة ومتنوعة من الدعم وتقدمه الحكومات الأوربية للمزارعين حتى يظلوا عاملين في قطاع الزراعة ولا يهاجرون إلي المدينة ، ومن هذه الصور مثلا تقديم دفعات نقدية مباشرة للفلاحين الذين يقومون بزراعة أنواع معينة من المحاصيل أو الذين يتواجدون في مناطق نائية فيها الحياة صعبة قياسا بالوديان الأخرى .

النوع الثالث :-وهو الذي يقومون علي دعم الصادرات الزراعية نحو الأسواق الخارجية، وذلك لتمكينها من المنافسة في أسواق التصدير العالمية بأسعار مخفضة ، وهذا يعني أن الحكومة تدفع للمزارع الأوربي الفرق بين السعر الداخلي المرتفع الذي يشجعه علي البقاء في الريف والعمل في الزراعة وسعر آخر منخفض يمكنه من منافسة المنتجات الزراعية الأخرى للدول الأوربية تغطي كافة أوجه النشاط الزراعي إنتاجا ، وتصديرا واستيرادا .

ولكن الموقف الأوربي يعارض هذا الموقف في المفاوضات الأخيرة التي جرت في جولة أورجواي علي لسان ممثلة التجارة الأمريكية في المفاوضات كارهليز عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها سوف تفرض تعريفات جمركية تصل إلي ٢٠٠% علي بعض المنتجات وبصفة خاصة الزيوت النباتية ، وذلك إذا ما استمرت الدول الأوربية في تقديم دعم للمزارعين ، والذي يبلغ حوالي ٣٤ مليار دولار سنويا ، حيث إن الدعم يضر بالصادرات الأمريكية من تلك المنتجات ولقد استمر الخلاف قائما طيلة سنوات المفاوضات ، وبشكل هدد في مرحلة متأخرة بإفشال جولة أورجواي برمتها ، وإهدار فرصة التوصل لنهاية سعيدة لها وهددت الولايات المتحدة بتطبيق القانون (٣٠١) الذي يخول الرئيس الأمريكي سلطة عقاب الدول التي تمارس سياسات غير عادلة أو ضارة بالمصالح الأمريكية ، خوفا من هذا التهديد

توصل الطرفان وبمشاركة كندا واليابان إلي برام اتفاق بليرهاوس في عام (١٩٩٢) وتضمن هذا لاتفاق أربعة أجزاء رئيسية بروتوكول الوصول إلي الأسواق عن طريق خفض التعريفات الجمركية ، وخفض الدعم بكافة صوره وتحويل القيود غير التعريفية إلي قيود تعريفية ،اتفاق الإجراءات الصحية .

وأخيرا القرار الوزاري الذي تم اعتماده في مؤتمر مراكش عام ١٩٩٤ لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا من أية آثار سلبية تنجم عن إصلاح ، وتحرير قطاع الزراعة ، وبعد جدل وخلافات طويلة بين الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوربي ، وكندا واليابان والدول النامية تم الاتفاق علي تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية .

ونعرض فيما يلي لأهم أحكام اتفاق الزراعة وأثرها علي إنتاج وصادرات مصر من القطن في أربعة مباحث متتالية :-

المبحث الأول : الالتزامات الخاصة بكيفية الوصول إلي الأسواق.

المبحث الثاني : الدعم المحلي .

المبحث الثالث : دعم الصادرات من السلع الزراعية.

المبحث الرابع : مدي تأثر القطن المصري بتحرير التجارة العالمية .

المبحث الأول

الالتزامات الخاصة بكيفية الوصول إلي الأسواق

وهذه الالتزامات تتضمن:-[1]

أولا- التحول من الحماية بالوسائل الكمية إلي الحماية بالوسائل السعرية والمشاهدة الجوهرية في الاتفاق تتمثل في تحويل جميع الحواجز غير التعريفية (كأنظمة حظر الاستيراد والقيود الكمية وقيود التصدير الاختيارية والحصص الموسمية وحصص الاستيراد ــ إلي ما يعادلها من قيود (التعريفات الجمركية) وهو يسمي بعملية التعرفة.

وتتمثل قواعد التحويل في فرض ضرائب جمركية عليها أخذا في الاعتبار المتوسط السائد في فترة الأساس ١٩٨٦ــ ١٩٨٨ ويتم تثبيت هذه التعريفة أي ربطها في إطار مبدأ الشفافية الذي يحكم عمل اتفاقات منظمة التجارة العالمية ([2]) .

ثانيا ــ التخلي التدريجي عن سياسة التقييد الجمركي لتجارة السلع ،و تبني اتفاق الزراعة في إطار مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة سياسة تحرير التجارة الدولية في الحاصلات والمنتجات الزراعية تحريرا تدريجيا جزئيا من التعريفات الجمركية (بما في ذلك التعريفات التي تحولت من نظام القيود

---

[1] - Piritta Sorsa – Nur Calika Paul Ross Clinton Shiells Thomas Dorsey –Trade Liberalization In IMF – Supported Programs - World Economic And Financial Surveys-International Monetary Fund- PP79- 80- 1998

[2] د/ عبد الباسط وفا /دراسات في مشكلات التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ٢٠٠٠ ص٢٩١د/ إجلال راتب- أثر تطبيق أحكام أورجواي علي الاقتصاديات العربية - المجلة المصرية للتنمية والتخطيط العدد الثاني س ١٩٩٧ ص١٦ وما بعدها د/ محمد إسماعيل الزرعوني الجات في الميزان – مطبعة المعارف – ١٩٩٨ ص ٢٨ ، د/ أسامة المجدوب الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الي مراكش – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة سنة ١٩٩٥ ص٩٩ وما بعدها د/ أمنية عفيفي ، فتحي محمد إبراهيم-المجلة المصرية للتنمية والتخطيط العدد الثاني س١٩٩٩ ص٨ وما بعدها

الكمية حيث يتم تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية علي السلع الزراعية بما في ذلك التعريفات الناجمة عن إزالة القيود غير التعريفية ، وذلك وفقا لنسب متفق عليها وإطار زمني محدد تراعي فيها الظروف الاقتصادية للدول النامية.

ومن هذا المنطلق نص الاتفاق علي التزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها الجمركية علي السلع الزراعية بمتوسط اجمالي٣٦ % علي مدي فترة لا تتجاوز ست سنوات[1].

وبالنسبة للدول النامية يكون الخفض بنسبة ٢٤ % علي مدي عشر سنوات ([٢]) أي بمعدل خفض سنوي ٦ % للدول المتقدمة،(٢،٤ %) للدول النامية ويلاحظ أن النسب المقررة هي صورة متوسط إجمالي يعني أن تتحقق هذه النسب من إجمالي خفض التعريفات علي قطاع الواردات الزراعية ككل وليس بالضرورة لكل شريحة جمركية .

ثالثا- **إنشاء نظام الحصص التعريفية** ــ سعي اتفاق الزراعة إلي تحقيق حد أدني من الفرص لنفاذ المنتجات إلي الأسواق المغلقة أو شبة المغلقة ، من خلال حد أدني من فتح أسواق الأعضاء التي تشكل وارداتها من المحاصيل والمنتجات الزراعية أقل من ٣% من متوسط استهلاكها المحلي من هذه السلع في فترة الأساس (١٩٨٦ ــ١٩٩٨) بزيادتها إلي هذا المستوي في بداية تنفيذ الاتفاق وزيادة هذه النسبة في نهاية فترة التنفيذ إلي ٥% كحد أدني[٣]

---

[1] - Martin Khor – Rethinking Globalization – Global Issues Title- pp 41-42- 1999

[2] د/ محمد عبيد محمد منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية – رسالة دكتوراة سنة 2001- 90 -2005 / 4 /25 - www. Ecoworld- mag.com- د/ محمد عمر حماد ابو دوح / منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية / الدار الجامعية سنة ٢٠٠٣ ص ٦٤

[3] د/ محمد عمر ابودوح / مرجع سابق ص ٦٥

أما إذا كانت وارداتها لاتقل عن ٥% من الاستهلاك، المحلي فعليها المحافظة علي هذا المستوي خلال فترة التنفيذ.[١]

ومن الواضح أن إنشاء نظام الحصص التعريفيـــة يمثـــل معالجـــة جزئيـــة لتعريفات مرتفعة علي الواردات من السلع التي كانت تتمتع بحماية مرتفعـــة من خلال القيود غير التعريفية (كما في حالة التعريفـــات المربوطـــة علـــي اللحوم والحبوب ومنتجات الألبان)في الدول المتقدمة مما يشكل إعاقة فعلية للنفاذ إلي أسواق هذه السلع لذا ألزمت الجات الدول أن تستورد ما لايقل عـــن ٥% من السلع التي تفرض عليها قيود مرتفعة جدا أفضت إلي انخفاض نسبة الواردات منها ٥% من الاستهلاك المحلي .

المبحث الثاني

الدعم المحلي

إن السعي لخفض دعم الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية يعد من أهم ماجـــاء به اتفاق الزراعة وترجع أهمية هذا الاتجاه إلي أمرين:

– إن خفض دعم الإنتاج المحلي من شأنه إذا التزمـــت أطـــراف التفـــاوض بجوهر هذا الاتجاة خلق تجارة دولية للمنتجات الزراعيـــة ينـــصرف بـــصفة أساسية إلي الحد من سياسات الدعم التي تقدمها الدول المتقدمة خاصـــة دول الاتحاد الأوربي.

ويلاحظ أن اتفاق خفض دعم الإنتاج المحلي يمثل تجسيدا للهجوم الأمريكـــي علي السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوربي ، فإذا كانت أمريكا قد

[1]- Will Martin And L. Alan Winters – The Uruguay Round – World Bank – PP 13– 14- - 1998

غضت بصرها عن كيفية صياغة إجراءات النفاذ للأسواق أو الاستثناءات التي وردت عليها باعتبار أن لها القدرة علي التكيف للاستفادة بهذه الاستثناءات من خلال تكوين التكتلات الاقتصادية المستثناة من مبدأ الدولة الأولي بالرعاية ، فإن الولايات المتحدة لم تجد بدا من العمل علي الحد من سياسات دعم المنتجات الزراعية التي تقدمها دول الاتحاد الأوربية لمنتجيها الزراعيين،ولتقييد دعم الإنتاج يتم احتساب مقياس الدعم الكلي ثم بعد ذلك يتم تخفيض هذا المقياس بنسب معينة ،ويتضمن مقياس الدعم الكلي والذي يعبر بصورة نقدية عن أساليب دعم المنتجات الزراعية ثلاثة مكونات هي الدعم المقدم لمنتجات محددة ،الدعم المقدم للقطاع ككل أو ما يطلق عليه المدفوعات النقدية غير المسموح بها ، والمقياس المكافئ للدعم والذي تم تجميعها في ثلاث قوائم هي القائمة الخضراء القائمة الزرقاء ، استثناء الحد الأدنى .

واعتمادا علي ما سبق فإن احتساب مقياس الدعم الكلي يتطلب القيام بخطوتين تتمثل الخطوة الأولي في تحديد المقصود بالقوائم الثلاث التي لا يتضمنها مقياس الدعم الكلي ، أما الخطوة الثانية فتتمثل في توضيح كيفية احتساب كل مكون من المكونات الثلاثة التي يتضمنها هذا المقياس ، علي أن يلي ذلك توضيح الاستثناءات التي تتمتع بها الدول النامية والدول الأقل نموا .

أولا أنواع الدعم التي لا يتضمنها مقياس الدعم الكلي([1]) :-

١-القائمة الخضراء:- تشمل هذه القائمة برامج الدعم التي لا ينشا عنها آثار تشويهية علي التجارة الخارجية أو الداخلية، حيث إنها لا تتضمن أسعارا

[1] د/ عمر ابودوح مرجع سابق – ص٦٨، وما بعدها ، د/ أسامة المجدوب – نفس المرجع السابق ص١٠١، سمير عبد العزيز التجارة العالمية وجات ٩٤ – مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر ص١٥٦، وما بعدها – د/ احمد جامع اتفاقيات التجارة العالمية – دراسة اقتصادية تشريعية – الجزء الاول – دار النهضة سنة ٢٠٠١ ص ٣٣٤ ، وما بعدها

معينة للمنتجين الزراعيين ، ويتم تمويلها من ميزانية الدولة وليس علي حساب رفاهية المستهلكين .

وتتمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي تشملها القائمة الخضراء فيما يلي:-

الخدمات العامة – ويقصد بها الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي والمناطق الريفية دون أن تتضمن مدفوعات مباشرة للمنتجين الزراعيين، ومن أمثلة هذه الخدمات برامج البحوث العامة والبيئية وبحوث زيادة الإنتاج برامج مكافحة الآفات والأمراض ، برامج التدريب ، خدمات الصحة والأمان ومساعدات التوحيد القياسي، خدمات التوسع والإرشاد ، خدمات التسويق بما في ذلك تقديم المعلومات التسويقية مشروعات البنية الأساسية وبشرط ألا يتم تقديم معونات نقدية تعويضا عن نقص خدمات البنية الأساسية.

2 – **مشتريات الحكومة لأغراض الأمن الغذائي:**- ويقصد بها الإنفاق العام أو الحوافز الضريبية التي من شأنها الحث علي زيادة الإنتاج من المنتجات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، ولكي يتم استثناء هذا الإنفاق من مقياس الدعم الكلي يتعين توافر عدد من الشروط تتمثل في – أن يكون حجم المخزون المزمع تكوينه قد تم تخطيطه وفقا لاحتياجات الأمن الغذائي، أن تتسم عملية تكوين المخزون الغذائي بالشفافية بما يتضمنه من أن تكون مشتريات الحكومة من هذه المنتجات بأسعار السوق الجارية ، وأن يتم تقديمه من معونات للمناطق الريفية في الدول النامية.

٣- مساعدات الغذاء:- ويشترط لاستبعاد مساعدات الغذاء من مقياس الدعم الكلي أن يتم تحديد مقاييس واضحة للاحتياجات الغذائية للمستفيدين، وان يتم

تقديم هذه المعونات في صورة أغذيةأو وسائل شراء بأسعار السوق الجارية، وأن تشتري الحكومات المنتجات الزراعية.

4- **بعض المدفوعات النقدية للمنتجين الزراعيين:**- يسمح باستثناء بعض المدفوعات المباشرة ومن ثم إدراجها ضمن مقياس الدعم الكلي طالما لم ينشا عن هذه المدفوعات أثار تشويهية علي التجارة أو الإنتاج، وبشرط ألا يكون حجم هذه المدفوعات في عام معين مرتبطا بنوع أو حجم معين من الإنتاج في أي سنة من السنوات التالية لفترة الأساس (٨٦ -١٩٨٨) وبشرط ألا يكون لها أي تأثير علي قرارات الإنتاج سواء فيما يتعلق بنوعية أو حجم الإنتاج.

مدفوعات الحكومة لبرامج تأمين الدخول:- ويتم السماح بذلك في حالة حدوث خسارة تعادل ٣٠% من متوسط الدخل الإجمالي بشرط ألا يتم تغطية أكثر من ٧٠% من هذه الخسارة ودون أن يكون هناك أي ارتباط بين هذا التامين وقرارات الإنتاج.

تعويضات الكوارث الطبيعية:- لكي يتم استثناء هذه المدفوعات فيجب أن يتم تقديمها في إطار المساعدات الرسمية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي ينشا عنها خسارة في الإنتاج تزيد عن ٣٠% من متوسط الإنتاج في السنوات الثلاث السابقة ، أو متوسط إنتاج خمس سنوات مع استبعاد اعلي وأقل قيمة حدثت في الإنتاج.

مدفوعات إعادة هيكلة عرض المنتجات الزراعية:- وتتضمن المدفوعات المباشرة للمنتجين حينما يتم إرغامها علي التوقف عن استخدام مدخلات معينة، تتضمن المساعدات الاستثمارية بهدف تغيير الهياكل التمويلية للعمليات

الإنتاجية، وكذلك مدفوعات إعادة امتلاك الحكومة للأراضي التي سبق خصخصتها.

التعويضات الناشئة عن برامج حماية البيئة:- وتتضمن المدفوعات التعويضية للمنتجين الزراعيين مقابل ما يحققونه من خسائر تمويلية ناشئة عن البرامج الحكومية الهادفة لحماية البيئة، مثل إرغام المنتجين الزراعيين علي استخدام مدخلات معينة أو إتباع طرق إنتاجية معينة من شانها الحفاظ علي البيئة علي أن يتم تعويض المنتجين الزراعيين في حدود الزيادة في التكاليف أو الانخفاض في الدخل نتيجة إتباع برامج الحفاظ علي البيئة دون أن يكون مقدار ما يحصل عليه المنتجون الزراعيون من تعويضات مرتبطا بنوع معين من المدخلات أو طريقة محددة من طرق الإنتاج.

المساعدات الإقليمية:- ويشترط لحصول المنتجين الزراعيين علي هذه المدفوعات أن تكون أراضيهم الزراعية واقعة في مناطق غير ملائمة.

القائمة الزرقاء:- إمعانا في الحرص علي الإبقاء علي السياسات الزراعية المتبعة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، ورغم تضمين هذه المدفوعات ضمن القائمة الخضراء فان الدول المتقدمة قد جعلت القائمة الزرقاء تتضمن استثناء آخر من مقياس الدعم الكلي وهو المدفوعات التي تقدمها الدول المتقدمة وبالأخص أمريكا ودول الاتحاد الأوربي بغرض الحد من المساحات المزروعة من منتج معين وذلك في حدود ٨٥% من مستوي الإنتاج.

استثناء الحد الأدنى – ويقصد به أي دعم يقدم لأي سلعة بشرط ألا تزيد قيمته عن ٥% من القيمة الكلية للإنتاج في حالة الدول المتقدمة، ألا تزيد عن ١٠% في حالة الدول النامية.[١]

ثانيا : كيفية حساب مقياس الدعم الكلي:-

يقصد بحساب مقياس الدعم الكلي إيجاد قيمة نقدية لأنواع الدعم التي اعتبرتها الدول المتقدمة مخالفة لمبادئي الجات، أو بمعني آخر إيجاد قيمة نقدية لأساليب دعم مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي التي لم تتضمنها القوائم (القائمة الخضراء، القائمة الزرقاء، استثناء الحد الأدنى) .

ويتم حساب المقياس عن طريق تجميع ثلاث قيم هي:- الدعم المقدم لمنتجات محددة، الدعم المقدم للقطاع ككل ، والمقياس المكافئ للدعم ويتم احتساب الدعم المقدم لمنتجات محددة عن طريق تجميع ثلاثة مكونات فرعية هي دعم أسعار السوق والمدفوعات المباشرة غير المستثناة أي التي لم تتضمنها القائمة الخضراء أو الزرقاء ، وكذا الإجراءات غير المستثناة .

ويتم احتساب دعم أسعار السوق اعتمادا علي المعادلة التالية:-

(السعر المدار – السعر الخارجي المرجعي الثابت)في الكمية التي ستباع بالسعر المدار.

والسعر المدار : هو سعر أعلي من الذي سوف يسود في السوق إذا تم الاعتماد علي قوي العرض والطلب دون أن تلجا الدولة إلي استخدام القيود غير التعريفية

[1] د/ محمد عمر ابودوح – مرجع سابق ص٧٠، ٧١ ، وما بعدهما

أما السعر الخارجي المرجعي الثابت فيساوي متوسط القيمة(fob) أي قيمة البضاعة علي ظهر السفينة في بلد التصدير سواء أكانت الدولة مصدرة أومستوردة متوسط القيمة(cif)أي قيمة البضاعة تسليم ميناء الوصول بالنسبة للدول المستوردة.

ويلاحظ أن الفرق بين السعرين (المدار – الخارجي) لا يتضمن المدفوعات من جانب الدولة لتغطية هذا الفرق اعتمادا علي السياسة الانفاقية ، وإنما يقصد بالفرق ذلك الناشئ عن ارتفاع السعر في السوق المحلي نتيجة استخدام القيود غير التعريفية .

أما المكون الفرعي الثاني متمثلا في المدفوعات المباشرة غير المستثناة فهو الذي يساوي بين السعر المدار والسعر الخارجي الثابت إذا كان هذا الفرق ناشئا عن أدوات السياسة الاتفاقية ، أي أنه يساوي مقدار الإنفاق العام اللازم لتغطية الفرق بين السعر المدار والسعر الخارجي في حالة عدم استخدام القيود غير التعريفية

إما المكون الفرعي الثاني متمثلا في المدفوعات المباشرة غير المستثناة فهو الذي يساوي الفرق بين السعر المدار والسعر الخارجي الثابت إذا كان هذا الفرق ناشئاعن أدوات السياسة الاتفاقية ، أي انه يساوي مقدار الإنفاق العام اللازم لتغطية الفرق بين السعر المدار والسعر الخارجي في حالة عدم استخدام القيود غير التعريفية ، ولعل أشهر الأمثلة علي ذلك المدفوعات التعويضية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمنتجيها الزراعيين بما يضمن لهم حدا ادني من الأسعار ومن ثم الربحية ومن الواضح أن هذا المكون يتم احتسابه إما من خلال معرفة حجم الإنفاق العام المدرج بميزانية الدولة لهذا الغرض أو اعتمادا علي المعادلة السابقة .

ويتمثل المكون الفرعي الثالث – الإجراءات غير المستثناة في مدفوعات دعم المدخلات وكذا مدفوعات دعم خفض تكاليف التسويق – ويتم احتساب هـذا المكون من خلال معرفة حجم الإنفاق العام الموجه لهذا الغرض إذا كان يـتم تقديم الدعم بصورة لا تؤثر علي سعر السوق.

أو من خلال المعادلة التالية (سعر السلعة المماثلـة – سـعر الـسلعة × الكمية)، إذا أدي تدخل الحكومة لدعم المدخلات إلي انخفاض أسعار المنتجات النهائية، هذا عن المكونات الثلاثة الفرعية التي يساوي مجموعهـا المكـون الأول –الدعم المقدم لمنتجات محددة من مقياس الدعم الكلي. ([1])

أما المكون الثاني (الدعم المقدم للقطاع الزراعي ككل) فيشمل دعم الميـاه، دعم الطاقة، دعم الائتمان وغيرها من أساليب الدعم التي لا تكون مرتبطـة بمنتج زراعي معين، ومن الواضح استحالة احتساب هذا المكون من مكونات مقياس الدعم الكلي اعتمادا علي فروق أسعار المنتجـات الزراعيـة داخليـا وخارجيا وبالتالي يتم الاعتماد علي حجم الإنفاق العام بميزانية الدولة .

وفيما يتعلق **بالمكون الأخير** من مكونات الدعم الكلي متمـثلا فـي المقيـاس المكافئ للدعم فيتم حساب مقيا س مكافئي إما بأخذ السعر المدار بأكملـه أو من خلال مدفوعات الميزانية لـدعم الأسـعار بعـد اسـتبعاد المـدفوعات والإجراءات غير المستثناة .

وبتجميع المكونات السابقة لكل سنة من سنوات فترة الأسـاس ٨٦ – ١٩٨٨ وإيجاد المتوسط نحصل علي مقياس الدعم الكلي باعتباره حدا أقـصي لمـا يسمح بتقديمه دعم في نهاية الفترة الانتقالية، وهو ما يعني ضرورة تخفـيض

[1] د/ محمد عمر أبو دوح – مرجع سابق ص ٧٤ وما بعدها

مستويات الدعم الفعلية سنويا حتى تصل إلي هذا المقياس كذلك نلاحظ أن هذا المقياس يتم التعبير عنه بالعملة المحلية لكل دولة، ولأغراض المقارنة تم الاتفاق علي اختيار معدل صرف ملائم لعملة دولية (الدولار) خلال فترة الأساس.

المبحث الثالث

دعم الصادرات من السلع الزراعية

لم يكن ما لجأت إليه الدول المتقدمة ، بصفة أساسية قبل جولة أورجواي من فرض التعريفات الجمركية العالية إلي جانب القيود غير التعريفية علي الواردات الزراعية ومن دعم المنتجين الزراعيين ، وهما العاملان الوحيدان اللذان تسببا في إصابة التجارة الدولية في المنتجات الزراعية باعوجاج بالغ في ذلك الوقت ، بل إنه وجد إلي جانبهما عامل ثالث تمثل فيما كانت تقدمه الدول من إعانات مالية بمناسبة تصدير هذه المنتجات وذلك عندما كانت سياسة دعم الأسعار المحلية تحتم مثل الإعانات إذا ما أريد لهذه المنتجات أن تجد مكانا في أسواق التصدير العالمية .

في اتفاق الزراعة أمكن التوصل إلي مستوي لابأس به من الانضباط في هذا المجال الهام من مجالات السياسة التجارية الزراعية وتوضيح القواعد التي تحكمه مع إسباغ نوع من الصرامة المعقولة عليها، وتقرير تخفيضات يعتد بها في نوعي دعم الصادرات:- **النوع الأول** -الذي يتعلق بمبالغ أو بمصروفات الدعم التي كانت تقدمها الدول لصادرتها الزراعية، وأيضا **النوع الثاني** الذي يتعلق بكميات أو أحجام المنتجات المدعومة ونتيجة لكل هذا أمكن للكثيرين اعتبار الجزء الخاص بالحد من دعم الصادرات الزراعية أكثر أجزاء اتفاق الزراعة فعالية من الناحية العملية في الفترات الأولي من تطبيقه

وان أهم انعكاسات الاتفاق بعد العمل به مباشرة ستتسبب فيها أحكام الحد من هذا الدعم. [1]

ومن الواضح أن الحد من دعم الصادرات إنما يسهم في زيادة النفاذ إلي الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ويقوي من المنافسة في تصديرها إلي الأسواق العالمية.

ولا عجب إذن في أن يعنون الاتفاق المادة (٨) منه ، أولي المواد الخاصة بالحد من دعم الصادرات ، بعنوان المنافسة في التصدير ، وذلك كما سنري بعد قليل ذلك أن منح الدولة دعما للصادرات من منتجاتها الزراعية إنما يعني بذاته تخفيض أسعارها في هذه الأسواق العالمية بطريقة اصطناعية ، وليست طبيعية ، وإذن يخلق الدعم فرصة اصطناعية بدورها وليست طبيعية أمام هذه المنتجات لكي تصرف في سوق خارجية ما وذلك علي حساب منتجات دولة أخري تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج أكبر من الدولة الأولي ، ولكنها لا تتلقي مثل هذا الدعم مما يجعل أسعار هذه الدولة الأخرى أكثر ارتفاعا في السوق المذكورة من الأسعار المنخفضة اصطناعيا لمنتجات الدولة الأخرى هي الأقل ارتفاعا في الحقيقة ، وذلك نتيجة لما تتمتع به من ميزة نسبية أكبر بالمقارنة بالدولة الأولي ،وإذن يؤدي دعم الدولة الأولي لمنتجاتها الزراعية عند تصديرها إلي حرمان الدولة الأخرى من نفاذ منتجاتها إلي الأسواق الخارجية مع أنها الأولي بهذا النفاذ من منتجات الدولة الأولي ، كما أنه يحد من المنافسة التي يفترض أن توجد ما بين الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في أسواق التصدير العالمية .

[1] Peter Gallagher - Guide To Two And Developing Countries – London 2000 –PP – - 41- 44

أحكام الحد من دعم الصادرات :-

وردت أحكام الحد من دعم الصادرات في المواد من (٨) إلـــي (١١) مـــن اتفاق الزراعة والفقرتان (١) ، (٣) من المادة (٣) منه الخاصـــة بتـــضمين التنازلات والتعهدات ، وهناك ستة أحكام في هذا الخصوص مؤداها هو علي النحو التالي :-

أولا – تحديد أنواع دعم الصادرات الزراعية التي تخضع للتعهدات بالتخفيض

ثانيا – تخفيض دعم الصادرات الزراعية بالنسبة لمبالغ الدعم ، أو الكميـــات المدعومة .

ثالثا– تسجيل تعهدات الدول في هذا الشأن في جداولها لاتفاقية جات ١٩٩٤ .

رابعا – عدم السماح بتقديم دعم للصادرات الزراعية من الأنواع المذكورة لم تكن الدول تقدمه في فترة الأساس، ولا لمنتج لم يكن يحصل عليه فيها.

خامسا – منع التحايل علي التعهدات بالحد من دعم الصادرات الزراعية.

سادسا– توضيح معاملة المنتجات الزراعية المتضمنة في منتجـــات مجهـــزة مصدرة.

ونتناول هذه الأحكام الستة تباعا فيما يلي:-

أولا أنواع الدعم الخاضعة للتخفيض([1]) :-

قبل أن نذكر هذه الأنواع، لابد وأن نشير إلي الحكم الأساسي الذي أوردتـــه في كلمات قليلة المادة (٨) من اتفاق الزراعة، وعنوانها تعهدات المنافسة في

[1] د/ احمد جامع – مرجع سابق ص٣٥٥ وما بعدها، د/ سمير محمد عبد العزيز نفس المرجع السابق ص٨٦ وما بعدها، د/ محمد عمر ابودوح مرجع سابق ص ٧٦وما بعدها د/ أسامة المجدوب مرجع سابق ص ١٠٢

التصدير، وتقضي هذه المادة وهي من فقرة واحدة قصيرة بـــأن يلتـــزم كـــل عضو بعدم تقديم دعم للتصدير خلاف ما ورد في الاتفاق، وفي التعهدات كما هي محددة في جدول هذا العضو.

وتولت تحديد أنواع دعم الـــصادرات الزراعيـــة التـــي تخـــضع للتعهـــدات بالتخفيض، أي بتخفيض كل من المبالغ المالية للـــدعم وكميـــات المنتجـــات المستفيدة منه، الفقرة (١) من المادة (٩) من الاتفاق، وعنوانها تعهدات دعـــم الصادرات، والأنواع الستة من دعم الـــصادرات الزراعيـــة التـــي تخـــضع للتعهدات بالتخفيض كما حددتها الفقرة (١) من المادة (٩) المذكورة هي :- - تقديم دعم مباشر مرتبط بالأداء التصديري بواسطة الحكومة أو هيئاتها بما فيه المدفوعات العينية لشركة أو لصناعة أو لمنتجين لمنتج زراعـــي أو لجمعيـــة تعاونية أو لرابطة أخري لمثل هؤلاء المنتجين أو لهيئة تسويق .

- المدفوعات لتصدير منتج زراعي والممولة من عمل تقوم به الحكومة سواء تم هذا عن طريق خصم قيمتها من الحساب العام أم لا، بما فيه المـــدفوعات الممولة من حصيلة فريضة مالية أو رسم مفروض علي المنـــتج الزراعـــي المعني أو علي منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر.

- البيع أو التخلص بغرض التصدير الذي تقـــوم بـــه الحكومـــة أو هيئاتهـــا للمخزون غير التجاري من المنتجات الزراعية بثمن أقل من الـــثمن المماثـــل للمنتجات المشابهة الذي يدفعه المشترون في السوق المحلية.

- تقديم دعم لتقليل نفقات تسويق الصادرات من منتجات زراعية (بخـــلاف خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة علي نطاق واســـع) بما فيه نفقات التناول ونفقات تحسين أو رفع الدرجة وغيرهـــا مـــن نفقـــات التجهيز ، ونفقات النقل والشحن الدوليين .

– تكاليف النقل والشحن الداخليين لشحنات التصدير عندما تقدمها الحكومات أو تأخذ بها بشروط أفضل من تلك الخاصة بالشحنات المحلية.

– دعم المنتجات الزراعية المرتبط بتضمينها في منتجات مصدرة .

ثانيا أحكام تخفيض دعم الصادرات الزراعية:-

تفاوضت الدول المتقدمة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي بصفة خاصة في نهاية جولة أورجواي علي نسب تخفيض دعم الصادرات الزراعيةوعلي الفترة المتخذة أساسا لحساب هذا التخفيض وذلك كما كان الحال بالنسبة لتخفيض الدعم المحلي علي نحو ما رأينا ، ثم جاءت باقي فقرات المادة ٩ من الاتفاق المشار إليها حالا فيما تقدم بعدد من أحكام هذا التخفيض ، وقد تعهدت الدول في هذا الخصوص بنوعين من التعهدات بتخفيض دعم الصادرات النوع الأول – خاص بالمبالغ المخصصة في الموازنة العامة للصرف على هذا الدعم خلال سنوات فترة التنفيذ .

والنوع الثاني – خاص بالكميات أو الأحجام من المنتجات المصدرة التي تنال هذا الدعم المالي أو المستفيدة منه خلال هذه السنوات وكما هي الحال في أجزاء اتفاق الزراعة، وأيضا باقي اتفاقات الجولة بصفة عامة، فقد اختصت الدول النامية بمعاملة تفضيلية بالنسبة للتعهدات بالتخفيض بشقيه، بينما أعفيت الدول الأقل نموا من كل تعهد بالتخفيض.

وبالنسبة للدول المتقدمة ([1]) :- فقد تعهدت بتخفيض مبالغ أو مصروفات الدعم بنسبة ٣٦% من متوسط قيمة هذه المبالغ في فترة الأساس ١٩٨٦ – ١٩٩٠ ، وخلال مدة تنفيذ قدرها ست سنوات تبدأ من عام ١٩٩٥ وتنتهي في

[1] د/ احمد جامع مرجع سابق ص٣٥٨وما بعدها د/ محمد عبيد محمد - مقال في مجلة عالم الاقتصاد- www. Ecoworld – mag . com- 25/ 4/ 2005

عام ٢٠٠٠ ، وعلي أقساط سنوية متساوية مما يعني أن تكون نسبة أو قسط التخفيض ٦% سنويا كذلك تعهدت هذه الدول بتخفيض كميات أو أحجام الصادرات الزراعية التي تنال ذلك الدعم بنسبة ٢١% من متوسط هذه الأحجام في فترة الأساس ، وخلال مدة التنفيذ ذاتها ، وعلي أقساط سنوية متساوية مما يجعل نسبة فترة الأساس ، وخلال مدة التنفيذ ذاتها ، وعلي أقساط سنوية متساوية مما يجعل نسبة أو قسط التخفيض ٥و٣% سنويا .

أما تعهدات البلاد النامية:- فكانت ثلثي تعهدات الدول المتقدمة مثلما هي الحال في التعهدات بتخفيض الدعم المحلي وباستخدام فترة الأساس ذاتها ومع زيادة مدة التنفيذ إلي عشر سنوات أيضا كما هي العادة في اتفاق الزراعةتبدأ من عام ١٩٩٥ وتنتهي في عام ٢٠٠٤ ، وهكذا تعهدت هذه البلاد بنسبة تخفيض في مبالغ دعم الصادرات الزراعية قدرها ٢٤% من متوسط هذه المبالغ في فترة الأساس ١٩٨٦- ١٩٩٠ وعلي أقساط سنوية متساوية خلال مدة التنفيذ المذكورة ، مما يعني أن يكون قسط التخفيض السنوي لها ٤و٢ سنويا حتى عام ٢٠٠٤ كذلك فإنها تعهدت بتخفيض كميات الصادرات المدعومة بنسبة ١٤% من متوسط هذه الأحجام في فترة الأساس تلك ، وعلي أقساط سنوية متساوية ، مما يجعل قسط التخفيض ٤و١% سنويا حتى العام المذكور.[١]

ولا توجد تعهدات بالتخفيض علي البلاد الأقل نموا . أيضا أعفيت تماما المساعدات الغذائية التي تقدمها الدول المانحة، والتي تتجه أساسا إلي البلاد النامية، قد أعفيت تماما من أحكام الحد من دعم الصادرات الزراعية.

[1] Will Martin And l . Alan Winters - Op cit – P 13-

ورغبة في إفساح المجال أمام الدول لبعض المرونة المحدودة في تنفيذ تعهداتها بتخفيض دعم الصادرات خلال مدة التنفيذ سواء بالنسبة لمبالغ الدعم أوفيما يتعلق بكميات المنتجات المستفيدة منه، أخذا في الاعتبار ما قد تستدعيه تقلبات الأسعار في أسواق المنتجات الزراعية من قيام الدولة بتقديم مبالغ لدعم الصادرات أقل مما هو مسموح لها به أو لكميات من المنتجات أيضا أقل مما هو مسموح لها به طبقا لتعهداتها السنوية (إن كانت مستويات الأسعار العالمية مرتفعة نسبيا) أو من قيامها بتقديم مبالغ أكبر أو لإحجام أكبرمن المسموح به طبقا لهذه التعهدات .

ثالثا-التعهدات في جداول:-

ضمنت الدول تعهداتها في مجال الحد من دعم تصدير الصادرات الزراعية طبقا لأحكام اتفاق الزراعة في جداولها الملحقة ببروتوكول النفاذ إلي الأسواق لاتفاقية جات ١٩٩٤ ([1]).

رابعا – عدم السماح بتقديم دعم للصادرات لم يكن يقدم في فترة الأساس ، ولا لمنتج لم يكن يحصل عليه فيها .

لم يكتف اتفاق الزراعة بتقديم الدول لتعهداتها في مجال دعم صادرات المنتجات الزراعية والتي تنصب علي تخفيض كل من مبالغ أو مصروفات الموازنة المقدمة لهذا الدعم والأحجام أو الكميات المدعومة وتسجيل هذه التعهدات في القسم (٢) من الجزء الرابع من جدولها .

[1] لمزيد من التفصيل انظر د/ حمد جامع – مرجع سابق ص364 وما بعدها –

خامسا – منع التحايل علي التعهدات بالحد من دعم الصادرات

لا يجوز للعضو أن يطبق مثل هذه التعهدات للصادرات الزراعية غير تلك المبينة في الفقرة(١) من المادة التاسعة بطريقة تؤدي إلي التحايل علي التعهدات بدعم الصادرات ، كذلك فإنه لا يجوز أن تستخدم المعاملات غير التجارية للتحايل علي مثل هذه التعهدات .

سادسا – توضيح معاملة المنتجات الزراعية المتضمنة:-

معني كلمة متضمنة:- أي متضمن في سلعة مجهزة مصدرة، مثل القمح كمادة أولية المتضمن في دقيق القمح المصدر كمادة مجهزة، **تم الاتفاق علي أنه لا يجوز** في أية حال أن يجاوز دعم الوحدة المدفوع عن منتج زراعي أولي متضمن، دعم الصادرات عن الوحدة الذي كان سيدفع للصادرات من المنتج الأول باعتباره هكذا

تنفيذ مصر لالتزامات اتفاق الزراعة

قامت مصر بإلغاء الحظر الذي كان مفروضا علي استيراد ثلاثة منتجات زراعية هي الدواجن المجمدة الزيوت النباتية ، المهيأة للبيع بالتجزئة (الذرة – عباد الشمس – فول الصويا- فول السوداني – بذرة القطن – الزيتون – النخيل – جوز الهند – وغيرها من النباتات الزيتية٩ ، القشدة أو الكريمة وفي مقابل هذا تم فرض تعريفة جمركية عالية علي الواردات منها بلغت ٨٠% بالنسبة للدواجن المجمدة وللقشدة وذلك كما ورد في جدول مصر الملحق ببروتوكول مراكش لاتفاقي جات ١٩٩٤ باعتبارها تعريفة الأساس (وإن كانت التعريفة المطبقة فعلا ٧٠% فقط كما ورد في التعريفة الجمركية المنسقة) أما التعريفة المربوطة في الجدول فكانت ٦٠% بالنسبة لكل من

السلعتين ، وتراوحت التعريفة التي فرضت علي الزيوت النباتية المذكور ، كما جاء في جدول مصر ، ما بين ٢٠ % ، ٣٠% باعتبارها تعريفة الأساس (لكن التعريفة المطبقة فعلا هي ٢٠% بالنسبة لكافة أنواع هذه الزيوت) أما التعريفة المربوطة في الجدول فكانت ما بين ١٥% ، ٢٠%

وتنفذ مصر تلك التخفيضات علي عشر سنوات من بدء العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية [١].

أما بالنسبة لتعهدات بتخفيض الدعم المحلي:- فقد تركت صفحة بيضاء وذلك دلالة علي عدم وجود مثل هذا الدعم ، حيث أنه إذا تم جمع ما يسمي بالصندوق الأصفر للدعم المشوه للتجارة (مثال ذلك المدفوعات المباشرة للمزارعين والمرتبطة بالإنتاج إن وجدت) ، ما يسمي بالصندوق الأخضر للدعم غير المشوه للتجارة (مثال ذلك دعم البحوث الزراعية ، مكافحة الأوبئة والأمراض ، وخدمات الفحص ، والمخزون الاستراتيجي للأمن الغذائي والمعونات المحلية ، ودعم الدخل المز رعي غير المرتبط بالإنتاج وتحسين المرافق التسويقية وتحسين البيئة وما شابة) فإن الدعم المشوه للتجارة يقل عن ١٠% من مقياس الدعم التجميعي الإجمالي .

وبالتالي يعتبر أقل من مستوي الحد الأدنى وعليه فمصر هنا أيضا مسؤلة فقط عن إخطار سكرتارية منظمة التجارة العالمية بأية تغيرات تلحق بالدعم المحلي سواء بالنسبة لما يتضمنه الصندوق الأخضر أو بالنسبة لاستثناءات الصندوق الأخضر . [٢]

---

[1] د/ اشرف إبراهيم عطية علي – التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراة في الحقوق – جامعة عين شمس- سنة ٢٠١٠- ص١١٢

[2] مجلة مصر المعاصرة – د/ محمود محمد عبد الفتاح – د/ توفيق السيد سليم – اثر قيام منظمة التجارة العالمية علي التجارة الخارجية والزراعة المصرية في الفترة (١٩٨٧- ٢٠٠٠) وما بعدها ١٤٩

أما بالنسبة لتعهدات الحد من دعم الصادرات فإن مصر لم تكن تقدم أي دعم لصادراتها الزراعية منذ عام ١٩٧٧ وبالتالي فإنه لم يكن عليها التقدم بأية تعهدات بالتخفيض وبالرغم من هذا فقد رأت أن تتحسب لاحتمال اضطرارها إلي تقديم دعم لبعض صادراتها الزراعية في المستقبل ، ولهذا فقد قدمت دعما لبعض صادراتها الزراعية في المستقبل ، ولهذا فقد تقدمت برقم تصوري أو محاسبي أي غير حقيقي أو غير واقعي هو ١٦٦ مليون دولار باعتباره يمثل مبلغ دعم التصدير السنوي في فترة الأساس ، وفضلا عن هذا فقد حددت الصادرات الزراعية المصرية الأساسية باعتبارها هي التي تحصل عليه بمناسبة تصديرها وهي القطن ، الأرز البطاطس البصل الطازج ، الثوم الطازج ، الموالح وبالطبع فسيسري تخفيض تصوري أو محاسبي أيضا علي مبلغ الدعم هذا خلال فترة التنفيذ بنسبة ١٤% من وعلي أقساط سنوية ، مما يجعل مبلغ الدعم التصوري المتبقي والمتاح لمصر تقديمه لصادراتها الزراعية المذكورة في أول عام ٢٠٠٥ هو ١٤٢،٧٦مليون دولار .

ولم تكن علي مصر تعهدات بالحد من نطاق دعم الصادرات ولهذا تركت هذه الصفحة الخاصة بهذه التعهدات من الجزء الرابع بيضاء .

بالنسبة لوضع مصر من ارتفاع أسعار الموارد الغذائية المستوردة :-

سنجد أن هناك جوانب إيجابية لمصر لا مجال للشك فيها ، أهمها جانبان ويتمثل الجانب الأول في أن ما يحدث من ارتفاع في مستويات الأسعار الزراعية العالمية كنتيجة لتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات ، أي مجمل أحكام برنامج الإصلاح للتجارة الزراعية في اتفاق الزراعة بعبارة أخري ، إنما يتيح للقطاع الزراعي المصري فرصة مواتية لزيادة صادراته في الأجلين

القصير والمتوسط وبالتالي إيراداته من السلع التي تتمتع مصر فـــي إنتاجهـــا بمزايا نسبية ، وبالتالي بقوة تنافسية اكبر بالمقارنة بالدول الأخرى ويأتي فـــي المقدمة القطن والأرز لليابان وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا بالذات والخضروات وخصوصا البطاطس ، والفاكهة البرتقال والنباتـــات الطبيـــة ، والزيوت العطرية .

إن الواجب الملقي علي عاتق مصر ، وغيرها من البلاد النامية هو تبنـــي رد فعل إيجابيا لارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تستوردها بحيث ينعكس تـــأثير هذا الارتفاع عليها في المدى المتوسط وبالذات ألمدي الطويل في شكل زيادة في إنتاجها وإنتاجيتها الزراعيين ، وخصوصا من لمواد الغذائية التي كانـــت تستوردها بنسبة كبيرة من استهلاكها المحلي ، مما يخفض كمياتها المستوردة إلي كل من المزارعين والمستهلكين المحليين ، مما يـــشجع الأولـــين علـــي التوسع في إنتاج المواد المماثلة وزيادة إنتاجية أراضيهم منها والتوجـــه إلـــي إنتاج المواد الأرخص منها والتي يمكن أن تكون بديلا ولو جزئيا عنها مـــن جهة ، ويقلل من معدلات استهلاك الآخرين من المواد المـــستوردة ويحـــولهم ولو جزئيا أيضا إلي المواد البديلة عنها والأرخص سعرا أن المطلـــوب مـــن البلاد النامية ومنها مصر هو باختصار عمل جاد أكثر في الداخل ، وشـــكوى مستمرة أقل من الدول المتقدمة في الخارج .

المبحث الرابع

مدي تأثر القطن المصري بتحرير التجارة العالمية

القطن كان بحق الثورة والثروة الأولي والأم في الزراعة المصرية الحديثة كان أقدم محاصيلنا الحديثة منذ محمد علي ، تاريخه مفعم بالتقلبات والتغيرات كان بحق محور الزراعة المصرية وحلقة الوصل ومنطقة الالتقاء بين جميع قطاعات الاقتصاد القومي إنه مجمع اقتصادي كامل ومجمع أعصاب الاقتصاد القومي عمود الزراعة المصرية ومحصولها الأول وبالدرجة نفسها عماد صناعة مصر الأولي[1] ، وقد حقق القطن العشرة ملاين قنطار لأول مرة عام ١٩٥٢ ثم ١٩٦٩ ثم بدأ مسيرة الانحدار حتى وصل إلي ٧و٦ مليون قنطار عام ١٩٧٥ ثم ارتفع إلي ٥و١٠ مليون قنطار عام ١٩٨٠ دون زيادة في المساحة بفضل إرتفاع متوسط غلة الفدان ، ثم بدأ غروب القطن إنتاجا ومساحة وتصديرا إلي أن تخلي عن عرشه ليدخل مرحلة الغروب فنجد ١٠ مليون قنطار عام ١٩٥٢ من مساحة ٢٥و١ مليون فدان إلي ٣ملايين قنطار من مساحة ٣١٦ ألف فدان عام ٢٠٠٩ [2] بالألف، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (١) .

جدول رقم (١)

مؤشرات إنتاج وتصدير القطن المصري

١٩٨٠ – ١٩٩٠

[1] - مهندس/ شوقي الحجار ، مهندس محمد عبد الغني – إعدام القطن – الأهرام الاقتصادي –العدد ٢١١٧ - Http:// Ahram. Eg. Org - 3/ 8/ 2009

[2] - مهندس شوقي الحجار ، مهندس محمد عبد الغني / مرجع سابق

السنوات	الإنتاج المصري (١)	الإنتاج العالمي(٢)	(١)%(٢)	الصادرات المصرية (٤)	الصادرات العالمية (٥)	(٤) .(٥) %
٨٠ / ٨١	٢٤٢٨	٦٢٧١٦	٣و٨	٧٨٢	٢٠٠٥٣	٣و٩
٨٥/ ٨٦	١٩٩٦	٧٩٨٨١	٢و٥	٦٦٢	٢٠٤٧٥	٣و٢
٨٩/ ٩٠	١٤٠٠	٨٦٩٠٠	١و٦	٨٣	٢٣٠٠٦	٠و٤
٩١/ ٩٢	١٣٠٠	٩١٦٠٠	١و٤	٧٦	٢٩٠٦٤	٠و٣
٩٢/ ٩٣	١٥٦٧	٩٢٣١٧	١و٧	٧٧٢	٢٨٨٨٩	١و٠

المصدر :-البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

وهذا الجدول [1]يحدد الأهمية النسبية للقطن المصري إنتاجا وتصديرا إلي

الإنتاج والصادرات العالمية منه خلال الفترة ٨٠/ ٨١ – ٩٢ / ٩٣ويتضح لنا من الجدول أن الإنتاج المصري من القطن قد تراوح بين حد أدني٣و١ مليون عام ٩١ / ٩٢ وحد أعلي نحو ٤و٢ مليون عام ٨٠ /٨١ في الوقت الذي زاد فيه الإنتاج العالمي من نحو ٧و٦٣ مليون عام ٨٠ / ٨١ إلي نحو٣و٩٢ مليون عام ٩٢ / ٩٣ ،وقد بلغت نسبة إنتاج القطن المصري إلي العالمي نحو ٨و٣ % كحد أقصي عام ٨٠ /٨١ مما يشير إلي ضالة نسبة الإنتاج المصري من القطن إلي الإنتاج العالمي وعلي الرغم مما تتميز به الصادرات المصرية من القطن إلا أن نسبة الصادرات المصرية من القطن إلي

[1] - المصدر – البنك الأهلي المصري النشرة الإقتصادية - أعداد مختلفة

الصادرات العالمية لم تكن أحسن حالا من الإنتاج حيث لم تتعد تلك النسبة٩و٢% عام ٨٠ / ٨١ في حين بلغت النسبة نحو ٢% فقط عام ٩١ / ٩٢ [١].

التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من القطن الخام :-تتركز صادرات مصر من القطن الخام في عدد محدود من الدول المستوردة وتأتي المجموعة الأوربية في مقدمة الدول المستوردة للقطن المصري حيث استأثرت بنحو ٣و٤١ % من جملة صادرات مصر من القطن الخام عام ١٩٩٣ مقابل ٥و٢٤ %عام ١٩٩٢أما اليابان فتمثل المركز الثاني بنسبة ٢ز١٨% عام ١٩٩٣ مقابل ٥و٤٣% عام ١٩٩٢ بانخفاض يقدر بنحو ٣و٤٣ ألف قنطار أما كوريا الجنوبية فتأتي في المركز الثالث بنسبة ٣و١٦% عام ١٩٩٣ ، ١و١٧% عام ١٩٩٢ أي أن دول الإتحاد الأوربي واليابان وكوريا استأثروا بنحو ٨و٧٥ % من صادرات مصر من القطن الخام عام ١٩٩٣ وبإضافة تركيا وسويسرا تصل تلك النسبة إلي ١و٩٤% وهذا التركيز الجغرافي لصادرات مصر من القطن يحمل في طياته مخاطرة عالية ترتبط إلي حد كبير بظروف السوق في تلك الدول بالإضافة إلي المنافسة العالمية الشديدة خاصة في المرحلة القادمة مما يفقد القطن المصري مكانته إذا ما اهتزت تلك الأسواق المحددة [٢]

[1] - أثر التكتلات الإقتصادية والإتفاقيات الدولية علي قطاع الزراعة – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية / رقم ٩٩ / مرجع سابق ص ١٥٠وما بعدها ، د/ محمد أبو مندور ، د/ جمال محمد صيام / الأرض والفلاح في مصر دراسة في تحرير الزراعة المصرية – مرجع سابق ص ٨٥

[2] - جمعت هذه الأرقام من – الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء – النشرة السنوية للتجارة الخارجية – الجزء الأول – يونيو ١٩٩٤

- **لابد من الإشارة إلي الأسباب التي وأدت زراعة القطن فـــي مـــصر** – هناك عدة أساب متفرقة يرجع السبب الرئيسي فيها الدولة حتى الذي يقـــع منه علي الفلاح فالدولة هي المسببة له وهذا يتضح من :-

- لم يعد موسم جني القطن عيدا للفلاحين[1] حيث أن موسم جني القطن كـــان موسم زواج الأبناء وسداد الديون وإقامة الأفراح ، أصبح الآن تعبيرا عن الأحزان فالمزارعون بعد أن يحصدوا القطن يحملـــوه إلـــي منـــازلهم لا يعرفون كيف يتصرفون فيه ، بعد أن إختفت حلقات الشراء القطـــن ثـــم يدللون علي من يشتريه بسعر التكلفة بعد أن ظل في الأرض حوالي سبعة أشهر وذلك يرجع إلي نتائج السياسة الزراعية في مصر ،حيث ســـمحت باختراق البحوث الزراعية ، وعدم الحث علي إنتاج أصناف جديدة وبذور جديدة متطورة من الأصناف والسلالات ت المصرية ، والـــسماح بخلـــط السلالات ، وهناك قصة معروفة عن اكتشاف بذور للقطـــن فـــي أحـــد شحنات القمح المستوردة من الولايات المتحدة وكان هذا مؤشر تخريبـــي لمحصول القطن .[2]

- انتهاج سياسة التصدير من أجل الاستيراد – وتعني زراعـــة المحاصـــيل التصديرية علي حساب المحاصيل الزراعية الغذائية والصناعية الرئيسية ويعكس ذلك تصريح وزير الزراعة السابق يوسف والي بأن أنتـــاج ٢٥ ألف فدان من الفراولة وتصديره كفيل بتغطية وارداتنا من القمح ، وكانت

[1] - موسم جمع الذهب الأبيض لم يعد عيدا للفلاحين – - Http: // WWW. Ichr – Eg. Org / 103 / 04 50 Htm

[2] - مهندس شوقي الحجار – مهندس محمد عب الغني / مرجع سابق

النتيجة ليس فقط النقص الخطير بالزراعات الأساسية بل الفشل الزر يـــع أيضا في تصدير تلك الزراعات البديلة ،[1]

- الدعم الزراعي الذي تقدمه البلاد المتقدمة للزراعة فيهـــا يمثـــل مـــشكلة خطيرة فى كثير من الجوانب ، فالدعم الداخلي للزراعـــة فـــي البلـــدان المتقدمة يشجع علي الإنتاج الزائد الذي يؤدي بدوره إلي زيادة الإمدادات في الأسواق العالمية عن طريق خفض الطلب علي الاســـتيراد أو زيـــادة المعروض للتصدير ويؤدي إلي انخفاض الأسعار العالميـــة ، والأســـعار المنخفضة تجعل من الصعب علي المنتجين في البلدان النامية التنافس في الأسواق الداخلية أو الأسواق الدولية ، وتقلل من الحـــافز علـــي الإنتـــاج وتؤخر تنمية القطاع الزراعي ، فالدعم حلال للمزارع الأمريكي وحـــرام علي المزارع المصري فتغيرت نظرة الدولة للفلاح بناء علي هذه المفاهيم مما ترتب عليه أننا تركنا الفلاح للأسعار السوقية الظالمة والناتجـــة عـــن فتح باب الاستيراد لزيادة العرض كما أن التكنولوجيا المصرية لا تناسب المحصول الذي تنتجه وتعاون مصر مع إسرائيل في مجال البحـــوث وأد القطن المصري وخاصة القطن طويل التيلة وأصبحت إســـرائيل متفوقـــة علينا في صناعة القطن طويل التيلة [3][2]

---

[1] - وفاء محسن - الأزمة المالية تجرف الزراعة المصرية

السبت ١٤/ ٣/ ٢٠٠٩– – Http : // WWW. Islam onlhne. Net

[3] الأهرام الاقتصادي – مهندس شوقي الحجار ، مهندس محمد عبد الغني – مرجع سابق

لابد من النهوض مرة أخري بزراعة القطن المصري حيث أنه سلاح قــوي لمصر كان ومازال إرجاعه فيجب زيادة الأرض المزروعة بالقطن والوقوف بجانب الفلاح المصري حيث أنه هو الأساس لتحقيق ذلك ، في الماضي أيــام محمد علي كانت مصر الأولي في إنتاج القطن برغم أنــه لــم تكــن توجــد تكنولوجيا مثل الموجودة الآن فمن وجهة نظري أن السبب الرئيس للتــدهور القطن هو سوء استخدام التكنولوجيا وإدخال سلالات معالجة وراثيا أدت إلــي فساد حال القطن المصري.

الخاتمة

إن اتفاقية الجات بما تضمنته من أحكام تهدف إلي خفض الدعم الموجه للمنتجين الزراعيين المحليين بالدول الأعضاء إلي جانب خفض الدعم الموجه للصادرات من السلع الزراعية إنما يعني تأكيد احتمال زيادة أسعار الواردات المصرية من السلع الزراعية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة المحتملة لأسعار السلع الزراعية التصديرية منها كما تشير إلي ذلك التوقعات حول سلوكيات الدول المنتجة للسلع الزراعية التي تستوردها الأسواق المصرية وكذلك الاتجاهات المتوقعة للأسعار بالسوق العالمية من ناحية وكذلك لاتجاهات المتوقعة لسلوكيات الدول المستوردة للسلع الزراعية التي تصدرها مصر وكذلك الدول المنافسة للسوق المصرية وتوقعات أسعارها العالمية، وفي هذا ما يشير إلي تأكيد احتمال أن يصاحب تنفيذ الاتفاقية تحسين مؤشرات الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية البديلة للواردات وبمعدل أكبر عنه في حالة المحاصيل التصديرية وإن كان من المتوقع أن تظل أولويات إنتاجها كما هي سواء بالنسبة للمحاصيل البديلة للواردات أو المحاصيل التصديرية .

لذلك فإن قطاع الزراعة أشد تأثرا بالأزمة العالمية المالية حيث سوف يضار المنتجون الزراعيون علي اختلاف أنواعهم بدءا من المزارع الصغير وانتهاء بالشركات الزراعية الكبيرة ويؤكد د/ سيد الخولي أنه من خلال عشرته للفلاحين المصريين فإنهم لا يستطيعون توفير احتياجات أسرتهم الأساسية الآن في ظل هذه الأسعار.

ومن المتوقع حدوث حراك مهني من مهنة الزراعة إلي مهن أخري في ظل تناقص الربحية من الإنتاج الزراعي نتيجة قزمية الحيازات الزراعية التي يتصف بها التنظيم الحيازى المصري.

– استمرار عجز الميزان التجاري الزراعي حيث تزامن مع الأزمة انخفاض في أسعار مواد البناء بلغت ٥٠% وارتبط بذلك زيادة حركة البناء والتعمير في جميع ربوع مصر

المراجع العربية

–/أسامة المجدوب – الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة سنة ١٩٩٧

د/ أحمد جامع اتفاقيات التجارة العالمية – دراسة اقتصادية تشريعية – الجزء الأول – دار النهضة سنة ٢٠٠١

د/ سمير عبد العزيز – التجارة العالمية وجات ٩٤ – مكتبة الإشعاع للنشر سنة ١٩٩٧

- د/ علي إبراهيم منظمة التجارة العالمية – جولة أورجواي – دار النهضة سنة ١٩٩٧

- د/ محمود محمد عبد الفتاح – د/ توفيق السيد سليم – مجلة مصر المعاصرة – أثر قيام منظمة التجارة العالمية علي التجارة الخاصة والزراعة المصرية في الفترة _١٩٨٧– ٢٠٠٠

- د/ عبد الباسط وفا / دراسات في مشكلات التجارة الخارجية – دار النهضة – ٢٠٠٠

الرسائل العلمية

- د/ أشرف إبراهيم عطية علي – التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية – رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في الحقوق – جامعة عين شمس سنة ٢٠١٠

- د/ محمود عبيد محمد منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية – رسالة دكتوراه سنة ٢٠٠١

- **الدوريات**

- د/ إجلال راتب أثر تطبيق أحكام أورجواي علي الاقتصاديات العربية – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – العدد الثاني سنة ١٩٩٧

- د/ محمد إسماعيل الزرعوني – مطبعة المعارف سنة ١٩٩٨

- م/ شوقي الحجار – م/ محمد عبد الغني – إعدام القطن – الأهرام الاقتصادي

أثر التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية علي قطاع الزراعة –سلسلة قضايا التخطيط والتنمية –رقم ٩٩

أمنية عفيفي – د/ فتحي محمد إبراهيم – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – العدد الثاني سنة ١٩٩٩

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – النشرة السنوية للتجارة الخاصة – الجزء الأول– يونيو ١٩٩٤

د/ إجلال راتب – أثر تطبيق أحكام أورجواي علي الاقتصاديات العربيـــة – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – العدد الثاني ١٩٩٧

البنك الأهلي المصري– النشرة الاقتصادية –أعداد متفرقة

م/ شوقي الحجار ،م/ محمد عبد الغني – إعدام القطن المـــصري – الأهـــرام الاقتصادي – العدد ٢١١٧

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – النشرة السنوية للتجـــارة الخاصـــة – الجزء الأول – يونيو ١٩٩٤

المراجع الأجنبية

–Martin Khor Rethinking Globalization Global Issues Title

1999

- Peter Gallagher – Guide Wto And Developing Countries London 2000

-Piritta Sorsa- Nur Calika Paul Calika Ross Clinton Thomas Doresery Trade Liberalization In Imf – Supported Programs – Worled Economic And Financial Surveys- International Monetary Fund -1998

-Will Martin And l Alan Winters – The Uruguay Round Worled Bank -1998

مراجع الانترنت

موسم جمع الذهب الأبيض لميع عيدا للفلاحين

Http//WWW.Ichr- Eg.Org/ 103/04 90 Htm

وفاء محسن – الأزمة المالية تجرف الزراعة المصرية

Http:// WWW. Islam On Lineالسبت ١٤-٣ ٢٠٠٩

الفهرس

المقدمة	١
المبحث الأول:الالتزامات الخاصة بكيفية الوصـــول إلي الأسواق	٣
أولا : التحول من الحماية بالوسائل الكميـــة إلـــي الحماية بالوسائل السعرية	٤
ثانيا :التخلي التدريجي عن سياسة التقيد الجمركي لتجارة السلع	٥
ثالثا : إنشاء نظام الحصص التعريفية	٥
المبحث الثاني : الدعم المحلي	٦
أولا: أنواع الدعم التي التي لا يتـــضمنها مقيـــاس الدعم الكلي	٨
القائمة الخضراء	٨
مشتريات الحكومة لأغراض الأمن الغذائي	٩
مساعدات الغذاء	١١
بعض المدفوعات النقدية للمنتجين الزراعيين	١٤
ثانيا : كيفية حساب مقياس الدعم الكلي	١٦
المبحث الثالث:دعم الصادرات من السلع الزراعية	١٧
أحكام الحد من دعم الصادرات	١٨
أولا : أنواع الدعم الخاضعة للتخفيض	٢٠
	٢٠
	٢١

ثانيا:أحكام تخفيض دعم الصادرات الزراعية	٢١
ثالثا: التعهدات في جداول	
رابعا : عدم السماح بتقديم دعم للصادرات لم يكن يقدم عن فترة الأساس ولا لمنتج لم يكن يحصل عليه فيها	٢٣ ٢٥
خامسا : منع التحايل علي التعهدات بالحد من دعم الصادرات	٣١
سادسا : توضيح معاملة المنتجات الزراعية المتضمنة تنفيذ مصر لالتزامات اتفاق الزراعة	٣٢ ٣٣
وضع مصر من إرتفاع أسعار الموارد الغذائية المستوردة	٣٣
المبحث الرابع :مدي تأثر القطن المصري بتحرير التجارة العالمية	٣٤ ٣٥
التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من القطن الخام	٣٤
الخاتمة	
المراجع العربية	
الرسائل العلمية	
الدوريات	
المراجع الأجنبية	
مراجع الانترنت	

Befor The Round,MultilateralTrading Rules For Agriculture Were Largely Ineffective ,With APlethora Of Nontariff Barries Being Used To Provide HighAnd Variable Rates OF Protection Both In Industrial And In Developing Countries .Export Subsidies Were Particular Source Of Dscord , With Competitive Export Subsidies By The Eropean Union And The United States Depressing And Destabilizing Worled Prices And Hurting Farmers In Developing Countries . The Disappointing Overall Achievements Of The Round In Increasing Market Access For Agricultural Products Need To Be Weighed Against The Major Progress In Improving The Rules For Agricultural Trade . The Introduction Of Virtually Universal Tariff Bindings Is Signal Achievement . Mutch Of The Slippage Occurred During The One Off Process Of Converting From Nontariff Barries To Tariffs . With Tariggication Compled , This Will Not Recur So The Round Has Provided The Foundation For More Extesive Liberalization In The Future.